Warith Scientific Journal

تحليل العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي العراق دراسة تحليلية للمدة (2023-2009)

Analysis of the relationship between financial depth and economic growth in Iraq: An analytical study for the period (2009-2023)

ا. د. نزار كاظم صباح[1]
[1] Prof. Dr. Nazar Kadhim Sabah
جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد ، الديوانية ، العراق
Al-Qadisiyah University, College of Administration and Economic
nazarkhaikanee@gmail.com

ا. م. د. مناف مرزة نعمة [2]
Assistant Profr Dr.Munaf marza neama
جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد ، الديوانية ، العراق
Al-Qadisiyah University, College of Administration and Economic
Munaf.neama@qu.edu

م.د.نبأ كاظم هادي[3]
Lec. Dr .Nabaa Kadhim Hadi
جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد ، الديوانية ، العراق
Al-Qadisiyah University, College of Administration and Economic
Nabaa.K.hadi@qu.edu.iq

المستخلص : يهدف البحث إلى تحليل وقياس العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004–2024)، من خلال مؤشرات عرض النقد الواسع (M2/GDP)، والودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي، والائتمان الممنوح للقطاع الخاص. اعتمد الباحثان المنهج الوصفي والتحليلي في دراسة طبيعة هذه العلاقة باستخدام بيانات البنك المركزي العراقي وتقارير التنمية المالية، وقد توصلت الدراسة إلى أن العمق المالي يسهم نظرياً في دعم النمو الاقتصادي عبر زيادة كفاءة الوساطة المالية وتعبئة المدخرات، إلا أن الواقع العراقي يشير إلى أن هذا العمق ما زال محدود الأثر بسبب الطابع الريعي للاقتصاد وهيمنة القطاع العام على الأنشطة المصرفية. كما أن التوسع في عرض النقد لم يقترن بزيادة في الإنتاج الحقيقي، مما أدى إلى ضعف الارتباط بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز دور المصارف الخاصة، وتطوير بيئة مالية مؤسسية متكاملة، وتنويع الأدوات المصرفية والاستثمارية، مع التركيز على تمويل الأنشطة الإنتاجية غير النفطية، بما يضمن تحويل النمو المالي إلى نمو اقتصادي حقيقي مستدام يسهم في تحقيق أهداف التنمية الوطنية للعراق.

الكلمات المفتاحية: العراق، العمق المالي، النمو الاقتصادي، الائتمان النقدي، عرض النقد، الودائع..

Abstract: This research aims to analyze and measure the relationship between financial depth and economic growth in Iraq during the period 2004–2024, using broad money supply (M2/GDP) indicators, bank deposits as a percentage of GDP, and credit extended to the private sector. The researchers adopted a descriptive and analytical approach to examine the nature of this relationship, utilizing data from the Central Bank of Iraq and financial development reports. The study concluded that financial depth theoretically contributes to supporting economic growth by increasing the efficiency of financial intermediation and mobilizing savings. However, the Iraqi reality indicates that this depth remains limited in its impact due to the rentier nature of the economy and the dominance of the public sector in banking activities. Furthermore, the expansion of the money supply has not been accompanied by an increase in real output, leading to a weak correlation between the financial sector and economic growth. The study recommends strengthening the role of private banks, developing an integrated institutional financial environment, and diversifying banking and investment instruments, with a focus on financing non-oil productive activities. This will ensure that financial growth translates into sustainable real economic growth that contributes to achieving Iraq's national development goals.

Keywords: Iraq, financial depth, economic growth, monetary credit, money supply, deposits..

المقدمة :يعد تحقيق النمو الاقتصادي المستدام ورفع مستويات المعيشة من الأهداف الجوهرية التي تسعى إلى تحقيقها جميع بلدان العالم، سواء المتقدمة منها أم النامية. وعلى الرغم من ذلك، فان هناك تباين واضح في معدلات النمو الاقتصادي بين هذه البلدان، وحتى داخل البلد الواحد يوجد هذا التباين وعبر مدد زمنية مختلفة، مما يستلزم من صناع القرار الاقتصاديين دراسة العوامل المؤثرة في النمو وتحليل الترابط القائم فيما بينها، بغية تحديد مدى قوة تأثير كل عامل في المسار الكلي للاقتصاد الوطني، ومع تصاعد الاهتمام بالدراسات التي تبحث في محددات النمو الاقتصادي، برز مفهوم التطور المالي أو ما يُعرف بـ العمق المالي بوصفه المحاور الأساس الذي يحتل مكانة بارزة في الفكر الاقتصادي الحديث، نظرًا لما تمثله العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي من ترابطٍ وثيق وأثر إيجابي مباشر على الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه.

وعليه، جاء هذا البحث بوصفه محاولة تحليلية تسعى إلى تفسير العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي، من خلال دراسة مؤشرات العمق المالي في الاقتصاد العراقي، وبيان مدى إسهامها في تحفيز النمو الاقتصادي عبر تحسين كفاءة النظام المالي وتعزيز قدرة القطاع المصرفي على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج، إذ إن التجارب الدولية أجمعت على أن التحرير المالي وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية يشكلان ركيزة أساسية لدفع عجلة النمو الاقتصادي.

المبحث الأول
منهجية البحث

1-1-1 مشكلة البحث

يُعد التطور المالي واحد من الركائز الأساس للنمو الاقتصادي في الاقتصادات الحديثة، إذ يرتبط العمق المالي بقدرة النظام المالي على تحويل المدخرات إلى استثمارات منتجة وتخصيص الموارد بكفاءة عالية. ومع ذلك، فإن الواقع الاقتصادي في العديد من الدول النامية ـ ومنها العراق ـ يشير إلى أن العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي لا تزال محل جدلٍ نظري وتطبيقي، نظرًا لتباين درجات التعميق المالي بين الفترات الزمنية المختلفة، وضعف قدرة القطاع المصرفي على أداء دوره التنموي في بعض المراحل، وتتمحور مشكلة البحث حول التساؤل الرئيس الآتي:

ما طبيعة العلاقة بين مؤشرات العمق المالي والنمو الاقتصادي في العراق، وما مدى مساهمة التطور المالي في تحفيز النمو خلال المدة محلّ الدراسة؟

وتنبثق عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية، من أبرزها:

إلى أي مدى يسهم كل من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص وعرض النقد والودائع المصرفية في رفع معدلات النمو الاقتصادي؟

1-1-2 هدف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية : يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها:

1. تحديد الدور الذي يؤديه العمق المالي في تعزيز النمو الاقتصادي في العراق.
2. تحليل العلاقة بين مؤشرات العمق المالي المختلفة (الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، الودائع المصرفية، عرض النقد الواسع) ومدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

1-1-3 فرضية البحث

تنطلق فرضية البحث من الافتراض الأساسي القائل بأن:

(ان هناك علاقة ذات دلالة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي، بحيث يؤدي ارتفاع درجة التعميق المالي في الاقتصاد إلى تحفيز معدلات النمو الاقتصادي من خلال تعزيز كفاءة الوساطة المالية وزيادة تدفقات الائتمان إلى القطاعات المنتجة.)

1-1-4أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من الدور الحيوي الذي تؤديه مؤشرات العمق المالي في تحفيز النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو المستدام. فالتطور في حجم الائتمان المصرفي والودائع المصرفية ونسبة عرض النقد إلى الناتج المحلي الإجمالي يعكس مدى قدرة الجهاز المصرفي على أداء وظيفته الأساس المتمثلة في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية فضلا عن السعي لتحليل العلاقة التفاعلية بين العمق المالي والنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة المحددة (2004-2024)، بما يسهم في توضيح مدى فاعلية السياسات المالية والمصرفية في دعم النمو، فضلاً عن كونه يثري الأدبيات الاقتصادية المحلية والعربية ببحث تطبيقي يربط بين القطاع المالي والمؤشرات الكلية للنمو الاقتصادي. المنتجة، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وخلق فرص العمل وتحسين الدخل القومي.

1-1-5 منهج البحث : سيتم انجاز البحث بالاستعانة بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على دراسة المفاهيم الاقتصادية ذات الصلة بالعمق المالي والنمو الاقتصادي، وتحليل الترابط النظري والتحليلي بينهما، بالتركيز على وصف الظواهر المالية والاقتصادية قيد البحث وتحليلها في ضوء المتغيرات المؤثرة فيها.

المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي والنظري للعلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي

2-1- الاطار المفاهيمي للعمق المالي

أ- مفهوم العمق المالي

يُعد العمق المالي واحد من المفاهيم الجوهرية في الاقتصاد المالي الحديث، إذ يُشير إلى مدى تطور واتساع النظام المالي وقدرته على التغلغل في النشاط الاقتصادي، بحيث يصبح قادراً على تعبئة المدخرات وتوجيهها بكفاءة نحو مجالات الاستثمار المنتجة. ويعبر العمق المالي، من منظور السياسة النقدية، عن حالة من الزيادة الكمية والنوعية في حجم المؤسسات المالية والأدوات المالية المتاحة في الاقتصاد، بما يعكس درجة انتشار الخدمات المصرفية والمالية وقدرة النظام المالي على دعم النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل.

وينظر اليه بأنه اتساع قاعدة النظام المالي وتنوع محافظ الأفراد والشركات، بحيث يمتلك الاقتصاد حجماً كافياً من الأموال والأصول والمؤسسات المالية القادرة على خلق بيئة أكثر ملاءمة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. ومن ثمّ، فإن ارتفاع مستوى العمق المالي يشير إلى زيادة درجة تعرض الاقتصاد للأدوات والعلاقات المالية، وارتفاع درجة تشبّع السوق بالمؤسسات والأدوات المالية المتطورة.

ويرى بعض الباحثين أن العمق المالي يمثّل مقدار الموارد المالية المتراكمة في الاقتصاد، بحيث يُعد ارتفاع حجم الموجودات والأصول المالية مؤشراً على توسّع النظام المالي، وبالتالي على تحسّن أداء الاقتصاد الكلي. فكلّما زادت الموجودات المالية ارتفع معدل النمو الاقتصادي، نتيجة لتوسّع قدرة المؤسسات المالية على تمويل المشاريع الإنتاجية وتعزيز الاستثمار الخاص، كما تناول (Shaw & McKinnon) المفهوم من زاوية التطور المالي، معتبرين أن العمق المالي هو الزيادة في مجموعة الخدمات المالية التي تتلاءم مع احتياجات فئات المجتمع المختلفة، بما يتيح تعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها بفعالية نحو الأنشطة الاستثمارية. وأكدت دراسات أخرى أن العمق المالي يُقاس بمدى قدرة المؤسسات المالية على تحقيق الوساطة المالية الفعّالة، من خلال تطوير أدوات مالية متنوعة تسهم في تعزيز عرض الاستثمار والادخار المحلي(Al-Thuwaini, Al-Aboudi,2021,4)

ومن خلال هذا الإطار المفاهيمي، يتضح أن العمق المالي لا يقاس فقط بكمية الأموال المتاحة داخل النظام المالي، بل أيضاً بجودة مؤسساته وكفاءة أدواته وقدرته على الوصول إلى مختلف فئات المجتمع، بما يجعل من تطوير القطاع المالي شرطاً أساسياً لتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام.

ب-.مؤشرات العمق المالي :يرتبط العمق المالي بمجموعة من المؤشرات، ومن ابرزها ما يأتي:

أ.مؤشر نسبة عرض النقد الواسع (M2) إلى الناتج المحلي الإجمالي

تعد من أكثر المؤشرات استخدامًا عالميًا لقياس العمق المالي النقدي، إذ تشير إلى حجم السيولة الكلية في الاقتصاد نسبةً إلى حجم الناتج المحلي. وكلما ارتفعت النسبة دلّ ذلك على توسّع الجهاز المالي وزيادة قدرته على تعبئة الموارد (تقرير البنك المركزي العراقي، 2024، 22)، ويتفرع منه كل من نسبة عرض النقد الضيق (M1) إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة شبه النقد إلى عرض النقد الواسع، و نسبة الودائع إلى عرض النقد الواسع التي تعكس درجة التحول من النقد إلى الأدوات المصرفية؛ فكلما ارتفعت النسبة كان النظام المالي أكثر عمقًا واستقرارًا (World Bank, 2021, p. 29)

ب. مؤشر نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي

يعد هذا المؤشر من أهم المقاييس المعتمدة لقياس العمق المالي الحقيقي في الاقتصاد، إذ يعكس مدى مساهمة الجهاز المصرفي في تمويل النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص. فكلما ارتفعت نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي دلّ ذلك على كفاءة المصارف في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار والإنتاج، مما يوسع من نطاق الوساطة المالية ويزيد من درجة العمق المالي، وان انخفاض هذه النسبة يُعدّ إشارة إلى محدودية دور المصارف في تمويل القطاعات الإنتاجية، أو إلى هيمنة التمويل الحكومي على الموارد المالية، مما يقلل من كفاءة الجهاز المصرفي في أداء دوره التنموي(22, 2022، Anbari) (Kazzar ،2021 ،144)

ت. مؤشر نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي

يعد هذا المؤشر أحد أهم مقاييس العمق المالي النقدي، إذ يقيس قدرة الجهاز المصرفي على استقطاب المدخرات من مختلف القطاعات وتحويلها إلى موارد مالية يمكن توظيفها في الائتمان والاستثمار. ويُظهر ارتفاع نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي مدى توسع قاعدة التمويل المحلي واتساع نطاق الثقة بالنظام المصرفي، فضلاً عن ارتفاع درجة الاندماج المالي في الاقتصاد. (Al-safi 165 ،2021)

2-2- الاطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي

أ-مفهوم النمو الاقتصادي :يعد النمو الاقتصادي من المفاهيم المحورية في الاقتصاد الكلي، إذ يُعبّر عن الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية محددة، بما يعكس توسع القدرات الإنتاجية للاقتصاد وتحسّن مستوى الرفاه الاجتماعي.

ويشير هذا المفهوم إلى ارتفاع الطاقة الإنتاجية لعناصر الإنتاج (العمل، رأس المال، التكنولوجيا) نتيجةً لتحسن الكفاءة الاقتصادية، مما يؤدي إلى زيادة السلع والخدمات المنتجة(Abdul Mahdi ،2019 ،42)
ويؤكد أخرون، أن النمو الاقتصادي يمثل النتيجة النهائية للتفاعل بين السياسات المالية والنقدية والاستثمارية، وأنه يعكس قدرة الاقتصاد على تحقيق زيادة حقيقية في الدخل القومي تتجاوز معدلات النمو السكاني، وبذلك يرتبط النمو ارتباطاً وثيقاً بتحسين مستوى المعيشة للفرد(Abdullah, Abdul Jabbar ،2021 ،80)
ب-مقاييس النمو الاقتصادي :تتعدد المقاييس والمؤشرات المستخدمة في تحليل النمو الاقتصادي، إلا أن أكثرها شيوعاً يتمثل في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الذي يُعتبر المؤشر الرئيس لقياس الأداء الاقتصادي لأي دولة. وتشير الدراسات العراقية إلى أن قياس النمو الاقتصادي يتطلب مراعاة الجانب الكمي والنوعي في آنٍ واحد(Abdulkarim ،2018 ،55,)ومن ابرزها:
ج-المقاييس النقدية للنمو الاقتصاديوهي تلك التي تعتمد على القيم المالية للناتج المحلي، سواء بالأسعار الجارية أو الثابتة (Abdul Hussein، 2020)
د-المقاييس العينية للنمو الاقتصادي تركز هذه المقاييس على متوسط نصيب الفرد من الناتج أو الدخل القومي، باعتباره يعكس التحسن في مستوى معيشة السكان. كما تُستخدم المؤشرات العينية في قياس النمو في القطاعات غير السوقية مثل التعليم والصحة (Al-Shammari2019, 52)

2-3: العلاقة النظرية بين العمق المالي والنمو الاقتصادي
تؤكد الأدبيات الاقتصادية الحديثة أن العمق المالي يُعدّ من الركائز الأساسية في دعم النمو الاقتصادي، إذ يسهم في توسيع قدرة النظام المالي على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الأنشطة الإنتاجية. كما تُظهر الدراسات النظرية والتطبيقية وجود علاقة طردية بين مستوى العمق المالي ومعدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، حيث يؤدي ارتفاع مؤشرات العمق المالي إلى زيادة كفاءة الوساطة المالية وتعزيز الاستثمار في القطاعات المنتجة (Thuwaini and Al-Aboudi,2021,19)، ومن هذا المنطلق، يُعدّ العمق المالي أحد المحركات البنيوية للنمو الاقتصادي، لما له من أثر مباشر في رفع كفاءة الوساطة المالية وتحفيز الاستثمار الخاص، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى توسّع النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في المدى الطويل(Levine, 2005, 870)، كما وتشير الأدبيات المحلية إلى أن العمق المالي يمكن أن يكون دافعاً رئيسياً للنمو الاقتصادي إذا ما توفرت له بيئة مؤسسية مستقرة وقطاع مصرفي قادر على إدارة المخاطر وتخصيص الموارد بكفاءة. أما في غياب هذه المقومات، فإن التوسع المالي يتحول إلى "عمق شكلي" لا ينعكس إيجاباً على النشاط الاقتصادي الحقيقي، بل قد يؤدي إلى تضخم أو هشاشة مالية .
(Al-Shammari,2022, 19
وتستند النظرية الحديثة للعلاقة بين العمق المالي والنمو إلى فرضيتين أساسيتين، هي:
فرضية السببية من العمق المالي إلى النمو (Supply-leading Hypothesis):
وتنص على أن تطور النظام المالي يؤدي إلى زيادة النمو عبر رفع معدلات الادخار والاستثمار. فكلما توسعت القنوات المالية، تحسنت كفاءة تخصيص الموارد وتنامى النشاط الاقتصادي(Levine, 2005, 871).
فرضية السببية العكسية من النمو إلى العمق المالي (Demand-following Hypothesis):
وتفترض أن النمو الاقتصادي نفسه يولد طلباً أكبر على الخدمات المالية، مما يدفع إلى توسّع المؤسسات والأسواق المالية (Patrick, 1966, p. 175).

المبحث الثالث : تحليل مؤشرات العمق المالي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2024)
1-3- تحليل مؤشرات العمق المالي
أ-مؤشر نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي
تشير بيانات الجدول (1) إلى أن هذه النسبة كانت منخفضة جداً في المراحل الأولى (1.29% عام 2005)، ما يعكس محدودية تطور النظام المالي بعد عام 2003 نتيجة ضعف الثقة بالقطاع المصرفي وهيمنة التمويل الحكومي، ثم بدأت النسبة بالتحسّن التدريجي لتصل إلى 5.26% عام 2010 و6.66% عام 2014، متأثرةً بالإصلاحات النقدية وتنامي الأنشطة المصرفية الخاصة، وخلال أزمة أسعار النفط عام 2015، ارتفعت النسبة إلى 9.28% نتيجة انكماش الناتج الاسمي لا زيادة حقيقية في الائتمان، وبعدها استقرت بين 7–9% حتى عام 2019. ثم شهدت قفزة في 2020 إلى 11.99% مدفوعة بانخفاض الناتج المحلي وتوسّع برامج الإقراض التنموي التي أطلقها البنك المركزي. وفي عام 2023 بلغت 11.98%، وهو أعلى مستوى خلال الفترة، وعلى الرغم هذا التحسن، يبقى المؤشر دون المتوسط الإقليمي البالغ نحو 25% في الاقتصادات النامية، مما يعكس ضعف مساهمة النظام المالي في تمويل النشاط الاقتصادي، بسبب محدودية أدوات التمويل طويلة الأجل واعتماد النشاط الاقتصادي العراقي على الإنفاق العام.
ب-مؤشر الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي

وفق بيانات الجدول (1) ، ارتفعت النسبة من 14.65% عام 2005 إلى 40.45% عام 2023، وهو تطور مهم يدل على توسع القاعدة الادخارية، خصوصاً بعد تطبيق البنك المركزي سياسات الاستقرار النقدي (2017–2023) وتعزيز الشمول المالي، ويشير هذا الارتفاع إلى أن النظام المالي بدأ يستقطب جزءاً أكبر من السيولة الموجودة خارج الجهاز المصرفي، خصوصاً بعد توسع القنوات الرقمية (بطاقات الدفع الإلكتروني وأنظمة المقاصة)، وتبيّن أن الزيادة في حجم الودائع لا تعني بالضرورة ارتفاع كفاءة النظام المالي ما لم تُحوّل هذه المدخرات إلى تمويل استثماري حقيقي، وأن الودائع في العراق تركّزت في المصارف الحكومية، مما جعل أثرها محدوداً على تعزيز الوساطة المالية وتطوير الأسواق المالية .

ج-مؤشر عرض النقد الواسع (M2) إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)

تُظهر بيانات الجدول (1) نفسه، أن النسبة ارتفعت من 19.97% عام 2005 إلى 55.60% عام 2020، ثم استقرّت عند 54.83% عام 2023، ويعزى هذا الاتجاه إلى السياسات النقدية التوسعية التي اتبعها البنك المركزي لدعم النمو والاستقرار المالي، وإلى زيادة الودائع وشبه النقود ضمن هيكل M2، اذ أن ارتفاع M2 دون توسع موازٍ في التمويل الحقيقي قد يؤدي إلى تراكم سيولة راكدة. إلى أن "زيادة عرض النقد الواسع في العراق كانت مدفوعة بعوامل حكومية وسياسات إنفاق لا بتحولات هيكلية في القطاع المالي (عبد الحسن، 2023، 65)

جدول (1)

بعض مؤشرات العمق المالي في العراق للمدة (2004-2023) بمليارات الدنانير

السنة	GDP بالاسعار الجارية	النمو السنوي %	عرض النقد الواسع M2	الودائع المصرفية	الائتمان النقدي الممنوح الى القطاع الخاص	مؤشرات العمق المالي	
						الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى GDP%	الودائع الى GDP%	عرض النقد الواسع الى GDP %
2004	24384		12254	8620	620	2.54	35.3	50.25
2005	73534	201.57	14684	10770	950	1.29	14.6	19.97
2006	95588	29.99	21080	16928	1881	1.97	17.7	22.05
2007	11145	16.60	26956.1	26189	2387	2.14	23.5	24.19
2008	15702	40.89	34919.7	34525	3978	2.53	21.9	22.24
2009	13064	-16.80	45437.9	38583	4646	3.56	29.5	34.78
2010	16206	24.05	60286.1	47947	8527	5.26	29.5	37.20
2011	21732	34.10	72177.9	56157	11365	5.23	25.8	33.21
2012	25422	16.98	77187.5	62006	14650	5.76	24.3	30.36
2013	27358	7.62	89512.1	68855	16948	6.19	25.1	32.72
2014	26633	-2.65	92988.9	74073	17745	6.66	27.8	34.91
2015	19468	-26.90	84527.3	64344	18070	9.28	33.0	43.42
2016	19692	1.15	90466.4	62399	18181	9.23	31.6	45.94
2017	22166	12.56	92857.1	67049	19452	8.78	30.2	41.89
2018	26891	21.32	95390.7	76894	20216	7.52	28.5	35.47
2019	27615	2.69	103441.	82106	21042	7.62	29.7	37.46
2020	21566	-21.91	119906.	84924	25867	11.99	39.3	55.60
2021	30115	39.64	139885.	96071	29578	9.82	31.9	46.45
2022	41562	38.01	168291.	129083	35017	8.43	31.0	40.49
2023	33004	-20.59	180976	133499	39548	11.98	40.4	54.83

المصدر: من اعداد الباحثون بالاعتماد على:

-1Central Bank of Iraq, Department of Statistics and Research, various annual publications.
-2Central Bank of Iraq, Department of Research and Statistics, Financial Stability Report, various years.

وأسواق رأس المال (الصافي، 2022، 78) وعليه فان العمق المالي ما يزال شكليا أكثر منه وظيفياً؛ أي أن توسع الأرصدة والسيولة لم يتحول إلى توسع في الأدوات والأسواق المالية المنتجة.

2-3:تحليل النمو الاقتصادي:بهدف اجراء تحليل للتغيرات في نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق (2004–2024)، ومن خلال الدول (1) السابق، يلحظ انه خلال المدة (2004–2008) انها شهدت بعد عام 2003 حالة من التقلب وعدم الاستقرار الاقتصادي نتيجة الأوضاع السياسية والأمنية، إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نحو (24.3) تريليون دينار عام 2004، وسجّل معدل نمو بلغ (2.54%) فقط. ويرجع ذلك إلى ضعف البنية الإنتاجية وتراجع النشاط الصناعي والزراعي، مقابل الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية (عبد الكريم، 2018، 59)، بينما شهد العام 2005 قفزة في النمو الاسمي حيث ارتفع الناتج المحلي إلى (73.5) تريليون دينار، مدفوعًا بزيادة أسعار النفط عالميًا وتحسّن نسبي في إنتاجه المحلي، لتبلغ نسبة النمو السنوي (201.5%) وهي الأعلى خلال مدة الدراسة، لكنها نمو اسمي غير مستدام لارتباطه بعوامل خارجية (النفطية والمالية) وليس بالتنويع الاقتصادي، وفي الأعوام اللاحقة (2006–2008)، تراجع معدل النمو تدريجيًا من (29.9%) عام 2006 إلى (16.6%) عام 2007 ثم ارتفع إلى (40.8%) عام 2008، نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية وتوسع الإنفاق العام، وخلال المدة (2009–2010) تأثر الاقتصاد العراقي بالأزمة المالية العالمية لعام 2008–2009، إذ انخفض الناتج المحلي من (157.0) تريليون دينار عام 2008 إلى (130.6) تريليون عام 2009، ليسجّل انكماشاً حاداً بمعدل (-16.8%). وقد انعكس ذلك في انخفاض عائدات النفط وتراجع الإنفاق الاستثماري، اما خلال (2011–2013) فانها اتسمت بارتفاع تدريجي ومستقر في الناتج المحلي الإجمالي، بينما شهدت المدة (2014–2016) فترات التراجع الاقتصادي، إذ انكمش الناتج المحلي عام 2014 بنسبة (-2.65%) بسبب انخفاض أسعار النفط عالميًا واندلاع الحرب ضد تنظيم داعش، ما أدى إلى تقلص الإيرادات العامة وتراجع الاستثمار العام والخاص (عبد الله وعبد الجبار، 2021، 87)، وفي عام 2016 بدأ الاقتصاد العراقي يتعافى جزئياً ليسجّل نمواً طفيفاً بلغ (1.15%)، مدفوعاً بارتفاع طفيف في أسعار النفط وزيادة إنتاجه إلى أكثر من 4 ملايين برميل يومياً ،وقد حققت المدة (2017–2019) تحسناً تدريجياً في الناتج المحلي الإجمالي فشهد عام 2019 معدل نمو بلغ (2.69%) ،اما في عام 2020 تعرّض الاقتصاد العراقي لانكماش بسبب جائحة كوفيد-19 وانخفاض الطلب العالمي على النفط، فتراجع الناتج المحلي إلى (215.6) تريليون دينار، بمعدل نمو سلبي بلغ (-21.9)%

3-3 : تحليل العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي في العراق (2004–2024)من خلال الجدول (2) يتضح ان المدة (2004–2009) كانت بدايات للتحول المالي وضعف الأثر في النمو، اذ أُعيد بناء البنية المصرفية والنقدية بعد عام 2003 بالكامل وتحت إشراف البنك المركزي العراقي وبمساعدة المؤسسات الدولية، وتميزت بارتفاع حاد في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي نتيجة إعادة التقييم المالي وتضاعف أسعار النفط، حيث قفز الناتج من 24.3 تريليون دينار عام 2004 إلى أكثر من 130 تريليون دينار عام 2009، ورغم هذا الارتفاع الكبير في الناتج، ظل العمق المالي في حدوده الدنيا ، فمؤشر الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي بلغ نحو 2.5% عام 2004 و3.5% عام 2009، ومؤشر الودائع إلى الناتج المحلي بين 14% و29%.، اما مؤشر عرض النقد الواسع M2 إلى الناتج المحلي بين 20% و35%.

جدول (2) مؤشرات العمق المالي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2024)

السنة	GDP بالأسعار الجارية (مليار دينار)	النمو السنوي %	مؤشرات العمق المالي		
			الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى GDP %	الودائع المصرفية الى GDP %	عرض النقد الواسع M2 الى GDP %
2004	24384		2.54	35.35	50.25
2005	73534	201.57	1.29	14.65	19.97
2006	95588	29.99	1.97	17.71	22.05
200	11145	16.60	2.14	23.5	24.19

				6	7
22.24	21.99	2.53	40.89	157026	2008
34.78	29.53	3.56	-16.80	130643	2009
37.2	29.59	5.26	24.05	162065	2010
33.21	25.84	5.23	34.10	217327	2011
30.36	24.39	5.76	16.98	254226	2012
32.72	25.17	6.19	7.62	273588	2013
34.91	27.81	6.66	2.65-	266333	2014
43.42	33.05	9.28	-26.90	194681	2015
45.94	31.69	9.23	1.15	196924	2016
41.89	30.25	8.78	12.56	221666	2017
35.47	28.59	7.52	21.32	268919	2018
37.46	29.73	7.62	2.69	276158	2019
55.6	39.38	11.99	-21.91	215662	2020
46.45	31.9	9.82	39.64	301153	2021
40.49	31.06	8.43	38.01	415629	2022
54.83	40.45	11.98	-20.59	330046	2023

المصدر: من اعداد الباحثون بالاعتماد على:

1-Central Bank of Iraq, Department of Statistics and Research, various annual publications.

2- Central Bank of Iraq, Department of Research and Statistics, Financial Stability Report, various years.

ويلاحظ أن هذه القيم كانت منخفضة مقارنة بالمتوسط الإقليمي (أكثر من 50%)، مما يدل على ضيق قاعدة الوساطة المالية وخلال المدة من 2004الى2009، تحقق النمو الاقتصادي بفعل الطفرة النفطية وليس بسبب تعمق النظام المالي، مما جعل العلاقة بين العمق المالي والنمو غير سببية وإنما توافقية شكلية، بينما دخل الاقتصاد العراقي في المدة (2010–2014)مرحلة نمو حقيقي

نسبياً، إذ بلغ معدل النمو الاقتصادي نحو 15% بالمتوسط السنوي مدعوماً بزيادة إنتاج النفط وتوسع الإنفاق الاستثماري العام، في الوقت ذاته، بدأت مؤشرات العمق المالي بالتطور، حيث ارتفع الائتمان الخاص/GDP من 5.26% عام 2010 إلى 6.66% عام 2014، والودائع/GDP من 29.6% إلى 27.8 ، وعرض النقد الى الناتج من 37.2% إلى 34.9%. رغم الانخفاض الطفيف في بعض النسب عام 2014 بسبب الأزمة الأمنية، إلا أن الاتجاه العام كان نحو التحسن التدريجي في عمق النظام المالي بينما التوسع في الائتمان خلال هذه المدة ساهم في تحريك قطاعات الخدمات والتجارة الداخلية، مما انعكس إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي .
كما مثّلت المدة (2015–2020) نقطة اختبار حقيقية للعلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي في العراق. فقد تراجع سعر النفط العالمي بأكثر من 50% عام 2015، ما أدى إلى انكماش الناتج المحلي بنسبة –26.9%. وفي المقابل، ارتفع الائتمان الخاص إلى الناتج إلى 9.28%، وارتفع M2/GDP إلى 43.4% عام 2015 و45.9% عام 2016، وهو ما يظهر أن العمق المالي ظل في توسع نسبي رغم الركود (Central Bank of Iraq ،2023 ،88)
في حين شهدت المدة (2021-2023) مرحلة من التعافي النسبي وتعميق العلاقة الإيجابية اي تحسنا نسبيا في كل من العمق المالي والنمو الاقتصادي نتيجة ارتفاع أسعار النفط من جديد بعد أزمة الجائحة، وفي المقابل، سجلت مؤشرات العمق المالي مستوياتها الأعلى منذ عام 2004، وهذا التطور يشير إلى نقلة كمية واضحة في توسّع الجهاز المالي، مدفوعًا بالسياسات التوسعية للبنك المركزي، والتحول نحو الخدمات المصرفية الرقمية (نظام الدفع الإلكتروني، التمويل الصغير، محفظة QiCard وغيرها.
ومن ذلك يستنتج من التحليل أن العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي في العراق (2004–2024) كانت موجبة على المدى الطويل لكنها غير مستقرة على المدى القصير، فكل ارتفاع في الائتمان الخاص ترافق لاحقاً مع توسّع في الناتج المحلي، لكنه بقي محدودًا بسبب ضعف الوساطة المالية وزيادة الودائع المصرفية لم تُترجم بالكامل إلى نمو اقتصادي نتيجة احتفاظ المصارف الحكومية بحصة كبيرة من الأموال دون توظيف فعّال، كما أن اتساع عرض النقد الواسع (M2) عبّر عن وفرة سيولة أكثر من كونه مؤشراً على توسع إنتاجي حقيقي، وبالتالي فإن العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي هي علاقة تكاملية متبادلة تؤسس لبيئة مالية مستقرة تدعم التنمية طويلة الأمد.

المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات:

4-1-الاستنتاجات

1. وجود علاقة إيجابية بين العمق المالي والنمو الاقتصادي في العراق
2. تشير النتائج إلى وجود علاقة طردية بين مؤشرات العمق المالي (M2/GDP، الودائع/GDP، الائتمان للقطاع الخاص/GDP) والنمو الاقتصادي، مما يؤكد أن تطور النظام المالي يسهم في زيادة كفاءة تعبئة الموارد وتوجيهها نحو الأنشطة الإنتاجية.
3. النظام المالي العراقي يعاني من عمق مالي شكلي على الرغم من زيادة حجم الودائع والائتمان، إلا أن النمو الاقتصادي ظل مرتبطاً بعوائد النفط لا بتوسع الأنشطة المالية الحقيقية، ما يعني أن العمق المالي لم يتحول بعد إلى عمق إنتاجي.
4. ضعف مساهمة القطاع المصرفي الخاص، اذ أظهرت النتائج أن حصة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من الناتج المحلي ما زالت دون المستوى، مما يحد من دوره في دفع النمو والاستثمار المحلي.
5. هيمنة القطاع العام على النشاط المالي، اذ يتضح أن المصارف الحكومية تسيطر على أكثر من 80% من حجم النشاط المصرفي، مما يحد من المنافسة وكفاءة الوساطة المالية.
6. التوسع في عرض النقد والودائع جاء نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية وليس بجهود مالية داخلية، وهو ما يجعل النمو هشاً وغير مستدام، وبالتالي ان العمق المالي تأثر بالدورات النفطية
7. ان العراق يعاني من ضعف في الحوكمة والرقابة المصرفية، مما يؤدي إلى ارتفاع المخاطر وتراجع فاعلية أدوات السياسة النقدية.
8. العمق المالي لم يواكب متطلبات التنمية المستدامة على الرغم من ارتفاع مؤشرات M2 وGDP، إلا أن هذا الارتفاع لم يقترن بزيادة حقيقية في الإنتاج أو التشغيل، مما يدل على انفصال بين القطاع المالي والاقتصاد الحقيقي.

4-2: التوصيات

1.تعزيز الائتمان الموجه للقطاع الخاص عبر سياسات تحفيزية من البنك المركزي لتقليل الفوائد وتشجيع المصارف على تمويل المشاريع الإنتاجية.
2. تطوير البيئة المؤسسية للقطاع المالي من خلال إصلاح القوانين المصرفية وتفعيل الرقابة على الائتمان لضمان استدامة التمويل.
3. تنويع الأدوات المالية والمصرفية مثل الصكوك الإسلامية والسندات التنموية لتوسيع قاعدة الاستثمار وتمويل المشاريع غير النفطية.
4. الحد من هيمنة المصارف الحكومية بفتح المجال أمام القطاع المصرفي الخاص وزيادة المنافسة لتحقيق الكفاءة المالية.
5. تعزيز الاستقرار النقدي وتنسيق السياسة المالية والنقدية لضمان توجيه عرض النقد نحو الاستثمار بدلاً من التوسع في الإنفاق الجاري.

6. إدماج التكنولوجيا المالية لتحسين كفاءة التحويلات، وزيادة الشمول المالي، وتوسيع قاعدة المتعاملين مع النظام المصرفي.
7. اعتماد مؤشرات وطنية للعمق المالي في التقارير السنوية لتقييم الأداء المالي وربط نتائجه بمستويات النمو الاقتصادي بصورة علمية دورية

References

1-Central Bank of Iraq. (2023). Annual Report. Baghdad: Central Bank of Iraq.

2-Al-Shammari, Nafea Aboud, & Al-Moussawi, Diaa Hassan. (2022). Structural analysis of the relationship between financial depth and economic growth in Iraq. Al-Kut Journal of Economics Sciences, Issue 66, pp. 83–88.

3-Al-Safi, Mohammed Jassim. (2022). The relationship between financial depth indicators and economic growth in oil economies. Iraqi Journal of Economic Sciences, Issue 69, pp. 77–81.

4-Abdulhassan, Ali Abdul Zahra. (2023). Analysis of the development of the financial sector and its impact on economic activity in Iraq. Al-Qadisiyah University Journal for Economic and Administrative Sciences, Issue 76, pp. 63–70.

5-Abdullah, Marwan Abdul Jabbar, & Abdul Kareem, Hussein Kazim. (2021). The role of the banking sector in achieving economic growth in Iraq. Journal of the College of Administration and Economics – University of Baghdad, Issue 65, pp. 80–89.

6-Abdul Mahdi, Adel Mohammed. (2019). The financial system and its role in economic growth in Iraq. Iraqi Journal of Administrative Sciences, Issue 61, pp. 42–53.

7-Al-Thuwaini, Falah Hassan Thuwaini, & Al-Aboudi, Saja Hassan. (2021). Analysis of the relationship between financial depth and economic growth in developing Arab countries. Journal of the College of Administration and Economics – University of Basrah, Issue 68, pp. 9–13.

8-Kazzar, Haider Abbas. (2022). Development of financial depth indicators in Iraq and their impact on economic growth for the period (2004–2021). Journal of Economic and Administrative Research, University of Karbala, Issue 71, pp. 40–44.9-Levine, R. (2005). Finance and Growth: Theory and Evidence. Handbook of Economic Growth, Vol. 1, p. 865–872.

9-McKinnon, R. I. (1973). Money and Capital in Economic Development. Washington, DC: The Brookings Institution.

10-Patrick, H. T. (1966). Financial Development and Economic Growth in Underdeveloped Countries. Economic Development and Cultural Change, p. 174–189.

11-Shaw, E. S. (1973). Financial Deepening in Economic Development. Oxford University Press.